

اقتصاديون يطالبون المؤسسات المالية بإعادة النظر في استثماراتها بالخارج..

التوجيهي لـ «الجزيرة»: توجيهات الملك ستعزز مكانة اقتصادنا وتبعث الثقة في المواطن



د. عبدالرحمن التوجيهي

الرياض - عبدالرحمن السهلي -
عبدالله البراك

أكد أمين عام المجلس الاقتصادي الأعلى ورئيس هيئة سوق المال على الاهتمام الكبير الذي يولييه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز حفظه الله بالاقتصاد السعودي والعمل على حمايته من التقلبات الاقتصادية العالمية. وقال الدكتور عبدالرحمن التوجيهي لـ (الجزيرة) إن خادم الحرمين الشريفين أكد على سلامة الاقتصاد السعودي وماتانته وازدهاره واستمرار عملية التنمية كما أكد حفظه الله على سلامة النظام المصرفي في المملكة. وأضاف: التوجيهات الكريمة التي صدرت تعطي المزيد من الاطمئنان على مقانة الاقتصاد السعودي وتدعم الثقة لدى المواطنين.

وأوضح بأن الأزمة عالمية لذا فإن مستوى المتابعة سيكون بحجمها حيث كلف خادم الحرمين الشريفين الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية بالمجلس بمتابعة الأزمة بصفة مستمرة. الى ذلك أكد اقتصاديون أن تدخل قمة الهرم في الدولة يهدف تعزيز الثقة في قدرة القطاع المالي

السعودي على مواجهة الأزمة الحالية التي ضربت اقتصاديات عالمية متطورة يمثل صمام الأمان للاقتصاد السعودي برمته وليس القطاع المالي فقط على الرغم من القناعة الكبيرة بأن القطاع الآن بمنأى - وإلى حد كبير - عن التأثيرات السلبية للأزمة وقالوا لـ (الجزيرة) أن المخاوف التي انتشرت حول تأثيرها على سلامة بعض البنوك المحلية قد زالت تماما عقب القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي الأعلى وأضافوا يجب ان نطمئن بأنه لم يعد هناك تخوف مستقبلا على مؤسساتنا المالية الوطنية والتي يجب أن تستغل هذه الوقفة



خادم الحرمين خلال ترؤسه المجلس الاقتصادي الأعلى أمس الأول

العالم تؤثر وتتأثر به. فالأزمة العالمية ألفت بظلالها على العالم بأسره ولن نقول باننا لم نتأثر بها ولكن نجزم باننا، وحتى الآن، ما زلنا في طعماتها من تبعات التدهور العالمي. بل إن القطاع المصرفي يمكن أن يكون الملاذ الآمن لودائع السعوديين بالخارج. طالع ص 42

ما قد يبعث على إشاعة القلق في السوق وأوضحوا ان الاقتصاد السعودي يتمتع بأعلى معدلات الأمان والاستقرار والصلابة، بشهادة الهيئات العالمية المستقلة، والمستثمرون الذين يرون في المملكة المكان الأنسب لضخ استثماراتهم الخارجية. مؤكدين بأن المملكة جزء من

ولنتذكر هذه البنوك أنها تتمتع بامتيازات محلية لا تتوافر لغيرها من البنوك في الدول الأخرى وأيان الاقتصاديون ان قرارات المجلس الاقتصادي ستؤدي إلى ضمان دوران السيولة في السوق المالية وفي قطاعات الاقتصاد، والحوول دون تعرضها للنقص، أو القصور في إنسيابية الحركة

من قائد مسيرة التنمية بأن تراجع سياساتها الاستثمارية الخارجية (إن وجدت) والمحلية وأن لا تندفع ويشكل غير مدروس للاستثمار في أسواق غير آمنة أو في منتجات مالية عالية المخاطر وإن تترك أن الاستثمار داخل الاقتصاد السعودي هو الأكثر أماناً وعوائد